

دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية

دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في عدد من محافظات العراق الرئيسية

أ.م. عبد المهدي عباس محمد (*)

جليل ابراهيم صالح (**)

المخلص

إن من مسؤوليات مدقق الحسابات امداد الطرف الثالث من مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين، والدائنين، والبنوك، والدوائر الحكومية المعنية بالمعلومات المالية لكي يقرروا منح تسهيلات الى هذه المنشأة من عدمه بناء على المعلومات المالية التي يقدمها مدقق الحسابات، حيث أن توقيعه عليها يزيد من درجة الثقة ودرجة الاعتماد عليها. وأن مستخدمي التقارير المالية مثل (ادارة المنشأة والمساهمين والدوائر الحكومية المعنية والقضاة) يتوقعون من مدقق الحسابات أن يتضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والاستقلال التام والحياد، كما يتوقعون منه اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ومنع اصدار القوائم المالية المضللة. ولكن لا توجد عملية تدقيق تستطيع أن تقدم تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق العمليات المالية للمنشأة وتنفيذها والأداء غير السليم من القسم المالي بها والحكم الخاطئ في اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً. ونتيجة هذه الاختلافات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية تحدث فجوة التوقعات بينهما . ويهدف هذا البحث الى تحديد الاسباب الحقيقية لحدوث فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في الواقع العملي لمهنة التدقيق ، وذلك في محاولة لدفع المنظمات العلمية والمهنية للتدقيق نحو اتخاذ التدابير اللازمة لتضييق هذه الفجوة بهدف زيادة ثقة المجتمع في خدمات التدقيق .

(*) أستاذ المحاسبة المساعد/ جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

(**) مدرس المحاسبة المساعد/ هيئة المعاهد التقنية/ المعهد التقني (بصرة)/ قسم المحاسبة

المقدمة

كشفت الممارسة المهنية للتدقيق عن وجود اختلافات بين توقعات مستخدمي التقارير المالية من مدقق الحسابات وبين النتائج التي يتوصل إليها مدقق الحسابات من خلال العملية التدقيقية ، ومن ثم ظهرت حالات الفشل التدقيقي السائدة في معظم دول العالم حتى الآن . أن نشأت مشكلة فجوة التوقعات في مهنة التدقيق كانت نتيجة عدم التطابق بين توقعات المجتمع الذي يشمل جميع المستفيدين من خدمات التدقيق لما يجب أن تكون عليه أهداف مسؤوليات المدققين وبين مدى فهم المدققين لحدود مسؤولياتهم . وتواجه مهنة التدقيق أزمة المسؤولية والمصدقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي وهذا أدى الى تساؤلات عديدة من المستثمرين والمساهمين الذين أصابهم الضرر نتيجة أفلاس الكثير من الشركات والبنوك العالمية وانهارها ، حيث تساعل الكثير عن سبب عدم إعطاء مدققي الحسابات (الخارجي) أشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات. ولكي تتمكن مهنة التدقيق من الوفاء بوظيفتها في المجتمع فلا بد أن يحافظ مدققي الحسابات على ثقة المستفيدين بأن تلك المسؤوليات قد تم الوفاء بها . أما في العراق فقد ظهرت حديثاً فجوة التوقعات في مهنة التدقيق مع ظهور مشكلة زيادة الخسائر وحالات العسر المالي في شركات الخصخصة بالرغم من أن شركات الخصخصة لم تكن منتشرة بشكل واسع بسبب الظروف والقيود التي كانت موجودة سابقاً ، وهانحن على أبواب الانتعاش والتطور الاقتصادي لذلك لا بد من مواجهة هذه المشكلة (فجوة التوقعات) .

أولاً. منهجية البحث

تتصرف مهمة هذا الفصل في التعرض الى منهجية البحث الذي تتوضح فيه مشكلة البحث واهميته واهدافه وفرضياته فضلاً عن توضيح أسلوب البحث من حيث الوسائل التي استخدمها الباحثين في جمع البيانات وتصميم استمارة الاستبيان التي تعد الوسيلة الرئيسية لاختبار الفرضيات .

1. مشكلة البحث

تعد فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية حقيقة قائمة لا يمكن أنكارها في معظم دول العالم ومن ضمنها العراق، إلا أنه لا يمكن اعزاء المسؤولية عن تلك الفجوة الى مدققي الحسابات وحدهم، ولكن هنالك عوامل خارجية مرتبطة ببيئة التدقيق أسهمت في أحداث تلك الفجوة مثل قصور معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وتضارب المسؤولية القانونية والمهنية لمدققي الحسابات في التشريعات المختلفة وغيرها من الأسباب الخارجة عن إرادة المدقق، ومن ثم قد تكون المسؤولية عن فشل التدقيق أو فجوة التوقعات ذات طبيعة مشتركة بين مدققي الحسابات والبيئة الخارجية للتدقيق. وتتمثل مشكلة البحث في أتناقص ثقة المجتمع المالي ومستخدمي التقارير المالية بسبب فجوة التوقعات في مهنة التدقيق، وأن أسباب هذه الفجوة لا تكمن في أداء مدققي الحسابات فحسب، وإنما تكون للبيئة الخارجية بمختلف عناصرها دور في تلك الفجوة وتزايدها.

2. أهمية البحث

تتعلق أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة حالياً لاستخدام مقاييس الإحصاء كمدخلا كمي في تحديد المسؤول عن فجوة التوقعات وتحديد الأسباب الحقيقية لحدوثها واستمرار أوسعها حتى الآن وذلك بهدف :

1 - زيادة ثقة المجتمع المالي والرأي العام بصورة عامة في مهنة التدقيق وذلك بعد تحديد المسبب لفجوة التوقعات بصورة موضوعية.

2 - اتخاذ التدابير اللازمة لتضييق فجوة التوقعات في التدقيق، وذلك لأن وجودها يعد دليلاً على أن مهنة التدقيق لم تواكب سرعة التغيرات التي تحدث في بيئة مستخدمي التقارير المالية.

3. هدف البحث

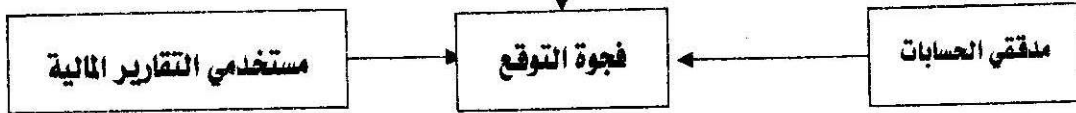
يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة ميدانية على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في البيئة العراقية لغرض تحقيق، فضلاً عن ذلك يهدف البحث الى التنبؤ بالأسباب الحقيقية والتي يمكن تقسيمها وفقاً لمشكلة البحث الى أسباب تتعلق بأداء مدقق الحسابات وتتمثل في (قصور أداء مدقق الحسابات ، انخفاض كفاءة مدقق الحسابات، علاقة مدقق الحسابات بالمنشأة الخاضعة للتدقيق ، مجاملة مدقق الحسابات للمنشأة ، وغموض تقرير مدقق الحسابات) ، وأسباب أخرى تتعلق بالبيئة الخارجية للتدقيق وتمثلة في (قصور معايير التدقيق في العراق ، جمود معايير التدقيق في العراق ، التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية ، قصور السلوك المهني ، افتقار مهنة التدقيق لتشريع خاص لتضييق فجوة التوقعات) .

4. نموذج البحث

يمثل نموذج البحث توضيح للعلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وفي إطار هذا البحث فإن المتغير التابع الرئيسي الذي تركزت الدراسة عليه هو فجوة التوقع بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية والذي تؤثر في تحديد مداها مجموعة أسباب قسم منها متصلة بأداء مدقق الحسابات والقسم الآخر بالبيئة الخارجية لعمل مدقق الحسابات والتي مثلت بالمتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح فجوة التوقع في التدقيق والأسباب المتصلة بها بالأنموذج الآتي:-

الأسباب المتصلة بأداء مدقق الحسابات

- قصور أداء مدقق الحسابات
- انخفاض كفاءة مدقق الحسابات
- علاقة مدقق الحسابات بالمنشأة الخاضعة للتدقيق
- مجاملة مدقق الحسابات للمنشأة الخاضعة للتدقيق
- غموض تقرير مدقق الحسابات



الأسباب المتصلة بالبيئة الخارجية للتدقيق

- قصور معايير التدقيق في العراق
- جمود معايير التدقيق في العراق
- توقعات غير معقولة لمستخدمي التقارير المالية
- قصور السلوك المهني
- أفتقار مهنة التدقيق لتشريع خاص لتضييق الفجوة

5. فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، يهتم هذا البحث باختبار مدى صحة

الفروض التالية :

1 - لا يعد قصور أداء مدقق الحسابات سبباً رئيساً لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية.

2 - لا يعد قصور معايير التدقيق سبباً رئيساً لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات.

6. أسلوب البحث

اعتمد الباحثان استمارة الاستبيان كأسلوب للبحث والتي تعد من الوسائل الرئيسة لتجميع البيانات الضرورية اللازمة لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات أحصائياً. وقد تم أعداد قائمة الاستبيان من قبل الباحثان اعتماداً على الجانب النظري الذي تم طرحه في البحث. وقد أشتمل الاستبيان على (44) سؤالاً .

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

1- الوسط الحسابي: لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة عن كل سؤال في استمارة الاستبيان.

2- الانحراف المعياري: لقياس درجة تناثر الإجابات عن وسطها الحسابي.

3- اختبار (t) t - test

يتم استخدام هذا الاختبار الاحصائي في تحديد معنوية المتوسطات الحسابية والفروق بينها بالنسبة للمتغيرات المستقلة (أسباب فجوة التوقعات) الواردة في الدراسة الميدانية، وذلك بهدف اختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث (الأول والثاني) المتعلقة بالمتغيرات السببية لفجوة التوقعات في التدقيق وبدرجة حرية (n - 1) وبمستوى معنوية (0.05) (الراوي، 1984، ص 327) .

ثانياً. مفهوم وأنواع فجوة التوقع في التدقيق وسبل تضييقها

إن من مسؤوليات مدقق الحسابات امداد الطرف الثالث من مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين، والدائنين، والبنوك، والدوائر الحكومية المعنية بالمعلومات المالية لكي يقرروا منح تسهيلات الى هذه المنشأة من عدمه بناء على المعلومات المالية التي يقدمها مدقق الحسابات، حيث أن توقيعه عليها يزيد من درجة الثقة ودرجة الاعتماد عليها. وأن مستخدمي التقارير المالية مثل (ادارة المنشأة والمساهمين والدوائر الحكومية المعنية والقضاة) يتوقعون من مدقق الحسابات أن يتضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والاستقلال التام والحياد، كما

يتوقعون منه اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ومنع إصدار القوائم المالية المضللة . ومن هذا المنطلق يهدف هذا المحور الحالي الى التطرق الى ثلاث فقرات رئيسة متمثلة بالآتي:

1- مفهوم فجوة التوقع في التدقيق

2- أنواع فجوات التوقع في التدقيق

3- تصنيف فجوات التوقع في التدقيق .

1. مفهوم فجوة التوقع في التدقيق *Concept Expectation Gap*

يحمل مصطلح ((التوقعات)) عدداً من الدلالات التي تكون ذات معاني غير متطابقة على الرغم من تشابهها، وفي سياق التدقيق فإنها تتضمن فهماً و أدراكاً ما يعتقده مستخدمو التقارير المالية حول ما يجب أن يكون عليه دور مدقق الحسابات وما يعتقده مستخدمو التقارير المالية أنه سوف يحدث أو يتوقع حدوثه بصورة معقولة من مدقق الحسابات، فعندما تنهار بعض الشركات أو تتعرض لخسائر بسبب الغش أو بسبب سوء الإدارة فإن بعض مستخدمي التقارير المالية يقومون بألقاء اللوم على مدقق الحسابات وذلك نتيجة عدم قيامه بتحذير مستخدمي التقارير المالية بذلك. أن حافز الأهتمام بفجوة التوقعات في التدقيق هي الفضائح المالية للشركات وانهيار الشركات الكبيرة وإعلان إفلاسها بعد أن تم التقرير عنها بأنها ذات مركز مالي جيد وأن نتائج أعمالها تمثل الصورة الحقيقية لها، وظهور دفعات مثيرة للتساؤل التي أشرت بطريقة أو بأخرى ضيق أفق وظيفة التدقيق كما أشرت سوء الفهم أحياناً لهذه الوظيفة. وقد أهتمت اللجان والاتحادات والمنظمات المهنية والجهات الحكومية على حد سواء بفجوة التوقع في التدقيق . أن لجنة (كوهين) التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في عام 1978 قد أوضحت أن هذه الفجوة موجودة بالفعل، كما توصلت لجنة (آدم) Adam التي شكلها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA في عام 1988 الى النتيجة نفسها بالقول (يبدو أن هناك فجوة بين ما يتوقعه الجمهور وما يفعله مدققو الحسابات)، وأوضحت لجنة (ميتكالف) Metcalf عام 1978 أن (أنماط السلوك المتبعة من قبل مدققي الحسابات المستقلين ونطاق

الخدمات التي يؤديها يجب أن يعاد فحصها لتحديد ما إذا كانت منسجمة مع توقعات الجمهور (القيسي، 1998، ص 31) . وقد عرف فجوة التوقعات في التدقيق ((بأنها الاختلافات أو الفروقات في المعتقدات بين المدققين والجمهور بخصوص الواجبات والمسؤوليات المفروضة على المدققين والرسائل التي توضحها التقارير)) (Woodlff & Monroe, 1992 , P.1) . وفي عام 1993 عرفت Porter فجوة التوقعات في التدقيق أنها (الاختلافات بين توقعات المجتمع من المدققين وأداء المدققين كما يفهمه أو يدركه المجتمع)، (Higson, 2002 , P.6) . أن فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية قد تحدث بسبب أن المدققين يقيمون بأنفسهم عناصر القوائم المالية من حيث الأهمية النسبية للعنصر من عدم أهمية ذلك العنصر، وأن المدققين هل هم على علم فعلاً بعناصر القوائم المالية التي تعتبر ذات أهمية نسبية لمستخدمي التقارير المالية عن العناصر ذات أهمية غير نسبية (Leif , 1998 , P.2) . أن مهنة التدقيق تواجه تغيرات هائلة تتمثل بظاهرة فجوة التوقعات **Expectation Gap** ، وتشير هذه الظاهرة إلى اختلاف فهم المجتمع المالي والقضاء لواجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته، وقد عرفت فجوة التوقع في التدقيق ((بأنها الاختلافات بين فهم الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق في بيئة الأعمال ومفهوم الرأي العام عن الوظيفة الحالية التي يمارسها المدققون الآن)) (Lowe, 1994 , P.39-44) . في عام 1974 تم تطبيق مصطلح فجوة التوقع في التدقيق من قبل **Liggio**، و منذ ذلك الحين تراكمت الأدلة وبصورة متزايدة التي تشير إلى وجود فجوة التوقع بين المدققين ومستخدمي التقارير المالية، وقد أشار **Liggio** إلى أن المحاسبة والتدقيق منذ أواخر الستينات تتعرض لهجوم بخصوص نوعية أدائها المهني، وقد عرف **Liggio** فجوة التوقع في عام 1974 ((أنها الاختلافات بين مستوى الأداء المتوقع كما يتصوره كل من المدقق المستقل ومستخدمي التقارير المالية)) يراجع (Higson , 2002 , p.11) . وفي عام 1978 قامت لجنة كوهن ((**Commission Cohen 1978**)) وهي اللجنة التي تعنى بمسؤوليات المدققين بتوسيع تعريف **Liggio** لفجوة التوقع في التدقيق وذلك من خلال البحث بخصوص فيما إذا كانت فجوة التوقع موجودة بين ما يتوقعه المجتمع المالي أو ما يحتاجونه من المدقق وما

يستطيع أن يتوقعه المجتمع المالي من المدققين أداءه بصورة معقولة. ومن خلال استعراض التعاريف آنفة الذكر، يتضح اختلاف الآراء حول تعريف فجوة التوقع من الباحثين وذلك بسبب أن البعض منهم قد ركز أو أهتم بأداء المدقق والبعض منهم قد أهتم في تعريفه على مسؤولية المدقق وتقرير المدقق، والبعض الآخر قد أهتم بأداء المدقق ومعايير التدقيق والتوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من المدققين. وينفق الباحثان في تعريفهما لفجوة التوقع مع Porter، حيث يرى الباحثان أن فجوة التوقع في التدقيق هي مصطلح يشير الى الاختلافات بين توقعات مستخدمي التقارير المالية والمدققين، وأن الباحثان قد عرفا فجوة التوقع في التدقيق على أنها ((الفجوة التي تحدث نتيجة الاختلافات بين توقعات مستخدمي التقارير المالية الذين لا يشكون في التقارير المالية التي يقوم المدقق بأعدادها، وطبيعة مهمة المدقق التي تكون ملازمة للمسؤولية المفوضة له عن طريق مجموعة من معايير التدقيق والقانون المهني)).

2. أنواع فجوة التوقع في التدقيق *Types Expectation Gap*

هنالك أنواع متعددة من فجوات التوقع في التدقيق التي تختلف من باحث الى آخر. فقد أوضحت PORTER في عام 1993 أن مكونات فجوة التوقع في التدقيق هي فجوة المعقولة وفجوة الأداء وفجوة المعايير. يراجع (Higson , 2002 , P.6). بينما يرى كل من (Peter et al ,2001, PP.134-144) و (Monroe & Woodliff, 1994) بأن مكونات فجوة التوقع في التدقيق هي فجوة المسؤولية القانونية وفجوة تقرير المدقق. بينما يرى (Kimberly et al , 2001) أن مكونات فجوة التوقع هي فجوة المسؤولية القانونية. وفيما يلي أنواع فجوة التوقعات في التدقيق:

أ. فجوة المعقولة *Reasonableness Gap*

هنالك بعض من التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية، وأنه يمكن تحديد هذه التوقعات غير المعقولة والشائعة لمستخدمي التقارير المالية والمطلوب من المدققين تلبيتها، والتي تمثل أهم حالات الفشل التدقيقي المحتملة في عجز مدققي الحسابات عن تحقيق التوقعات غير

المعقولة لمستخدمي التقارير المالية والمتمثلة بالآتي: أ - ضمان الدقة المطلقة للقوائم المالية للمنشأة الخاضعة للتدقيق ب- إعطاء إشارات إنذار مبكرة بفشل المنشأة وعدم قدرتها على الاستمرار ج- اكتشاف جميع حالات الغش والخطأ بالمنشأة د- اكتشاف التصرفات غير القانونية بالمنشأة هـ- ابلاغ السلطات التشريعية لحالات الغش والتصرفات غير القانونية (جمعة، 2001، ص6). وقد عرفت porter فجوة المعقولة بأنها الفجوة التي تحدث نتيجة الاختلافات بين ما يتوقعه المجتمع من المدققين أن يحققوه وما يمكن للمدققين أن ينجزوه. (Hain & Shawoo، 1998، P. 2)، يبدو من هذا التعريف أن مستخدمي التقارير المالية لديهم توقعات غير واقعية بخصوص القوائم المالية نفسها، وهذا بدوره يؤدي الى أحداث فجوة بين المدققين ومستخدمي التقارير المالية نتيجة عدم قدرة مدققي الحسابات ومعايير التدقيق من تلبية توقعات مستخدمي التقارير المالية.

ب. فجوة الأداء performance Gap

أن مدقق الحسابات يجب أن يكون مؤهلاً علمياً ومهنياً. وأن مهنته تعتمد على العلم والمعرفة لذلك لا بد أن يكون مدقق الحسابات على جانب رفيع من العلم والمعرفة بأصول المهنة وقانونها. فضلاً عن الثقافة العامة لمدقق الحسابات يجب أن تكون لديه ثقافة خاصة بمهنته حتى تجعله ملماً بعلوم المحاسبة النظرية والمالية والإدارية مضافاً إليها العلوم المتممة كالقوانين التجارية والضرائب والعلوم الاقتصادية. وأنه لا يمكن لمدقق الحسابات أن يكون ماهراً وبارعاً في مهنته قبل أن يكون ماهراً وبارعاً في المحاسبة، كما يجب على مدقق الحسابات أن يمتلك خبرة عملية فضلاً عن الخبرة النظرية في ممارسة أعمال المحاسبة والتدقيق حتى يتمكن من معالجة المشاكل التي يجابهها بنفس الكفاءة بالنسبة لمن يملك الثروة العلمية والعملية، فكلاهما متمم للآخر وواجتماعهما يصبح مدقق الحسابات بمستوى الكفاءة المطلوبة ليتمكن من أداء واجبه المهني كما يتوقع منه أن يؤديه مستخدمو التقارير المالية. يبدو من ذلك أن عدم توفر القدرة الفنية والعلمية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل التدقيق تؤدي الى اختلافات بين أداء مدققي الحسابات وبين توقعات مستخدمي التقارير المالية وأن هذه الاختلافات سوف

ينتج عنها فجوة وتعرف (بفجوة الأداء). (توماس و هنكي، 1989، ص 54) . وقد عرفت porter في عام 1993 فجوة الأداء أنها ((الاختلافات بين توقعات المجتمع من المدققين وأداء المدققين كما يدركه المجتمع)) (Higson , 2002,P.6). يبدو أن هذا التعريف يؤكد أن مدقق الحسابات الذي يقدم خدماته لمستخدمي التقارير المالية يلقي على نفسه واجب أداء تلك الخدمات في المهارات التي يملكها بدرجة معقولة من العناية والاجتهاد، وفي مهنة التدقيق التي تفترض وجود مهارة خاصة لدى مدققي الحسابات، فعندما يعرض المدقق خدماته فإن مستخدمي التقارير المالية يتوقعون من المدقق أن يملك درجة المهارة التي يملكها غيره من المدققين الآخرين، فإذا تبين عدم صدق العرض الذي تقدم به فإن ذلك سوف يؤدي الى خلق فجوة بين مدقق الحسابات ومستخدمي التقارير المالية وتعرف هذه الفجوة بفجوة الأداء (performance Gap). وقد عرفت فجوة الأداء على أنها ((الفجوة التي تحدث نتيجة الاختلافات بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لمعايير أداء المدققين لواجباتهم الحالية واداء المدققين)) . يبدو من ذلك أن هذه الفجوة تعبر عن الأداء غير الكفاء (Deficient performance) لبعض مدققي الحسابات بسبب النقص أو القصور في الكفاءة المهنية للمدقق أو أهمله في أداء واجباته طبقاً لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها دولياً. (Hudaib & Hanaffa , 2002, P 3.)

ج. فجوة المعايير Standards Gap

تعتبر معايير التدقيق بمثابة المفاهيم الأساسية للتدقيق التي يسترشد بها مدقق الحسابات في تقييم عمله للتأكد من أن مستوى أدائه المهني يتفق مع مستويات الأداء التي تلقى قبولاً عاماً بين أعضاء المهنة. ويجب التمييز بوضوح بين معايير التدقيق Auditing Standards واجراءات التدقيق Auditing Procedures، فتعبير الاجراءات في التدقيق يشير الى الطرق والأساليب التي يستخدمها المدقق في الفحص، وتختلف اجراءات التدقيق المستخدمة تبعاً للظروف القائمة في كل عملية فحص، وعلى العكس من ذلك فإن معايير التدقيق تتعلق بقياس نوعية الأداء للاجراءات التي يستخدمها المدقق والأهداف التي تتحقق باستخدام الاجراءات، وهي لا تتغير إلا نادراً ويجب أن تحظى بقبول عام أو تصدر عن هيئة أو تجمع مهني ينتمي إليه

أعضاء مهنة التدقيق ويكون له وزنه المحلي أو العالمي وتحتل معايير التدقيق أهمية كبيرة نظراً لأنها تبين الأهداف العامة لكل مدقق مستقل وتعتبر بمثابة مقاييس للحكم على نوعية أداء المدقق. أن فجوة المعايير تظهر بعدما يقوم مدقق الحسابات بتدقيق القوائم المالية التي تم أعدادها من إدارة المنشأة استناداً إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك في نفس الوقت يقوم المدقق بتدقيق تلك القوائم استناداً إلى معايير التدقيق الدولية والمتعارف عليها، إلا أنه مع ذلك لا نرى هنالك اتفاقاً بين المدقق و توقعات مستخدمي التقارير المالية، ونتيجة لتلك الاختلافات بين مستخدمي التقارير المالية والمدققين ظهر ما يعرف (بفجوة المعايير) (Knutson , P , H. 1994 , P. 12) .

د. فجوة التقرير Report Gap

أن تقرير مدقق الحسابات هو الوسيلة التي يلتمس بها المدقق لأبداء رأيه بخصوص القوائم المالية للمنشأة التي كلف لتدقيق حساباتها والنتائج التي أمكنه التوصل إليها، فيفصح المدقق في تقريره المكتوب عن نتائج أعمال الإدارة ورأيه الفني المحايد بخصوص دفاتر المنشأة وحساباتها والقوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتائج أعمال المنشأة خلال المدة المالية لعملية التدقيق وعن المركز المالي للمنشأة في نهاية تلك المدة، فالتقرير أذن هو الوثيقة التي يبني عليها المساهمون والشركاء في القطاع الخاص ومجلس إدارة المنشأة رأيهم وتقييمهم لأعمال مجلس الإدارة ونتيجة نشاطها ومركزها المالي. أن تقرير مدقق الحسابات أصبح في الوقت الحاضر جزءاً من القوائم المالية يستعين به غير المساهمين من أصحاب المصالح بالمنشأة، وأن هذا التقرير أما أن يكون تقريراً نظيفاً خالياً من أي تحفظات أو ملاحظات، أو أن يكون تقريراً غير نظيف متضمن الملاحظات والتحفظات التي يترأى للمدقق حسب رأيه إدراجها فيه. يبدو من ذلك أن مدقق الحسابات في حالة عدم أدراجه للتحفظات والملاحظات التي لها تأثير كبير في عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي التقارير المالية سوف يؤدي حدوث فجوة بين مدقق الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وأن هذه الفجوة تعرف (بفجوة التقرير) (القاضي واخرون، 1990، ص 60) . أما (Strawser,1990 ,PP.1-4) يرى بأن أسباب فجوة التقرير تعود

الى رغبة مستخدمي التقارير المالية في الحصول على تأكيد مطلق من المدققين بدقة القوائم المالية، وكذلك عدم تقنهم في رأي المدقق لاسيما في حالة تعثر المنشأة أو فشلها دون أذار مبكر منه، فضلاً عن غموض تقرير المدقق وصعوبة فهمه ومرونة المبادئ المحاسبية، وكذلك أن استخدام لغة معيارية غير مفهومه من مستخدمي التقارير المالية قد تجعل من تقرير المدقق رمزاً لم يقرأ بدقة من قبل مستخدمي التقارير المالية وبالتالي لم يفهمه بصورة كاملة.

هـ. فجوة المسؤولية القانونية Legal Responsibility Gap

تنقسم المسؤوليات القانونية الناتجة عن مخالفات القوانين الموضوعية لحماية جمهور المستثمرين الى مسؤولية مدنية ومسؤولية جنائية ومسؤولية تأديبية، وبالرغم من صعوبة التفرقة بين هذه الأنواع من المسؤولية يمكن القول أن المسؤولية الجنائية تنتج من ارتكاب الشخص عملاً يعد في حد ذاته موجهاً ضد المجتمع يعاقب عليه إما بالسجن أو دفع غرامة مالية أو الاثنين معاً، أما بالنسبة للمسؤولية المدنية فتتطوي على مخالفة حقوق أشخاص محددین مثل عميل التدقيق أو طرف ثالث، ويقتصر العقاب هنا على دفع تعويض مادي، كما يجب مراعاة أن بعض تصرفات مدقق الحسابات قد تعرضه الى كل من المسؤولية المدنية والجنائية والتأديبية (توماس و هنكي، 1989، ص 148).

(1) المسؤولية المدنية لمدقق الحسابات

المسؤولية المدنية لمدقق الحسابات تكون تجاه عميله أو تجاه الطرف الثالث وكما يلي: (جربوع، 2002، ص 51).

* المسؤولية القانونية تجاه العملاء

أن مسؤولية مدقق الحسابات أمام العملاء هي علاقة تعاقدية (عقدية) مستمدة من عقد التدقيق الذي يتم بين مدقق الحسابات والعميل الذي يتم تدقيق منشأته. أن حقوق الأطراف المعنية تحدد وفقاً لنصوص العقد ويطلق عليها (العلاقات التعاقدية)، وحقوق الأطراف المعنية بالنسبة للمسؤولية التي تقع خارج نطاق العقد تحدد وفقاً للقانون العام، وفي العراق نصت المادة رقم 137 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 على أن ((يسأل مدقق الحسابات عن صحة

البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن الشركة في مراقبة وتدقيق حساباتها))، حيث جاءت هذه المادة انسجاماً من كون مدقق الحسابات وكيل عن الجهة التي عينته لغرض القيام بفحص السجلات، ولذلك من الواجبات المناطة إليه القيام ببذل عناية الرجل العادي (الرجل المعتاد) **Ordinary Responsible man** . وإذا أهمل مدقق الحسابات أو بعض مساعديه في بذل العناية المطلوبة وفق ما هو متعارف عليه بين مزاولي المهنة يعد مسؤولاً مادياً عن الأضرار التي لحقت بالجهة التي كلفته للقيام بعملية التدقيق (عثمان، 1999 ، ص 47) .

** المسؤولية القانونية تجاه الطرف الثالث

أن مدقق الحسابات يمكن أن يصبح مسؤولاً أمام طرف ثالث قد يكون منتفعاً أساساً وهو (الذي يتم التدقيق أساساً لأجله) والطرف الثالث هذا لا يكون في عقد التدقيق. وأن العقد يكون بين العميل الذي يقوم بدفع الأتعاب وبين مدقق الحسابات، ويعتبر الطرف الثالث من (الغير) أي (من غير المتعاقدين) ولكن ينص في عقد التدقيق على أن الغرض منها استفادة طرف ثالث ويتم تحديد المستفيد الأساسي بالاسم قبل قيام المدقق في عمله ويكون المدقق على علم بحقيقة أن تقرير المدقق سيؤثر على قرارات المنتفع الأساسي، ويكون للطرف الثالث الذي يعد منتفعاً أساسياً نفس حقوق العميل. ويمكن للغير أن يتخذ الاجراءات القانونية على أساس المسؤولية التقصيرية للمدقق اذا كان قد أصابه ضرر ترتب على خطأ أرتكبه مدقق الحسابات (أمين، 1994 ، ص 85) .

(2) مسؤولية الجنائية لمدقق الحسابات

أن المسؤولية الجنائية تنشأ عند قيام مدقق الحسابات بتصرف يعد مضرراً للمجتمع المالي، ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمدقق الحسابات التي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة، وقوانين الشركات، وقانون العقوبات. وأن مدقق الحسابات الذي يخالف بعض النصوص من قانون الأوراق المالية لسنة 1933، وقانون تداول الأوراق المالية لسنة 1934، بالإضافة الى قانون الضريبة الأمريكي يتعرض لعقوبة جنائية أما بالغرامة أو السجن أو كليهما معاً (William & Walter , 1996 , PP.112-113) . أن مهنة

التدقيق تؤكد أن فجوة المسؤولية القانونية وما يرتبط بها من آثار على المسؤولية القانونية للمدقق سببها هو الاختلافات في الإدراك والفهم ما بين المدققين والقضاة ومستخدمي التقارير المالية، حيث تعددت آراءهم حول مسؤولية المدقق تجاه عميله، ومسؤولية مدقق الحسابات تجاه عميله والطرف الثالث أيضا (Kimberly et al , 2001, P.146). أما في العراق فأن مسؤولية مدقق الحسابات الجنائية تتحدد في ظل قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 الصادر من وزارة العدل وذلك ضمن المواد 341 و 437 ، والفقرات الثامنة والحادية عشرة من المادة 444 (وزارة المالية، 1969)، كذلك قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وذلك ضمن المواد 57 ، 58 (وزارة المالية، 1982). علماً أن المادة 341 من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المتعلق (بتجاوز الموظفين حدود صلاحياتهم) تتراوح عقوبتها بين السجن أو السجن إضافة الى التعويض لمن لحقه ضرر من الجريمة، أما المادة رقم (437) فأن عقوبتها السجن لمدة لا تزيد عن سنتين.

(3) المسؤولية التأديبية لمدقق الحسابات

ينشأ هذا النوع من المسؤولية نتيجة لارتباط مدقق الحسابات في كل الدول بمنظمة مهنية تحدد واجباته المهنية وتضع له طبيعة آداب المهنة وسلوكها الواجب أن يكون، وأن يكون لهذه المهنة مساعلة مدقق الحسابات في حالة الأخلال بالأمانة المهنية أو بآداب المهنة وسلوكها. وأن مهنة التدقيق في العراق رفيعة، وعليه يفترض بمدقق الحسابات أن يتمتع بأعلى درجات الرقي في تصرفاته وأعماله وأحترامه لمهنته، وأن يبذل العناية المهنية الكافية عند تنفيذه لأية عملية فعلية وأن يفحص الحسابات ويحصل على المعلومات التي يراها ضرورية وأن يوضح في تقريره ما يجب الإفصاح عنه وأن يقوم بتأدية المهمة المكلف بها على خير ما يرام. ويوجد في نقابة المحاسبين والمدققين لجنة منبثقة عن مجلس النقابة هي لجنة انضباط تنظر في المخالفات والتصرفات المنافية لأخلاقيات المهنة وتصدر عقوبات إنضباطية تتناسب مع طبيعة المخالفة وهي تتراوح بين عقوبة التنبيه، فالإنذار، فالتبويخ الى عقوبة شطب الاسم من سجل المحاسبين القانونيين. وتعتبر هذه العقوبة من أخطر أنواع العقوبات التي يتعرض لها مدقق الحسابات لأنها

مرتبطة بشكل أساسي في سمعته بين المزاولين للمهنة وبين الجمهور بشكل عام (عثمان، 1999، ص 50).

و. فجوة الاستقلالية Independence Gap

تعد الاستقلالية من الأمور الجوهرية والأساسية لنجاح المدقق الخارجي في عمله وتأتي هذه الأهمية من طبيعة عمل المدقق المتمثلة في كونه الطرف المحايد والمطلع على حقيقة وضع المنشأة ومدى تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة لهذا الواقع ، ويعتمد العديد من الأطراف الخارجية التي تستخدم القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم على رأي المدقق حول مدى عدالة القوائم المالية في تمثيل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها . أن مدقق الحسابات يجب عليه أن يتفادى مجاملة العميل (الجهة الخاضعة للتدقيق) إذا كان ذلك مخالفاً للقواعد المنصوص عليها ، ويجب عليه أن لا يتهاون أو يجامل على حساب تلك القواعد، وأن عدم كشف مدقق الحسابات عن حقيقة مادية أو تحريف أو تمويه يعلم به في التقارير التي يوقع عليها، أو عدم حصوله على البيانات الكافية لتأييد الرأي الذي يبديه يمكن أن يكون دليلاً على أن مدقق الحسابات قد فشل في الاحتفاظ باستقلاليته (الجمل، الجزار، 1973، ص 200) . أن الاستقلالية من المبادئ الأساسية في مهنة التدقيق، وأن مدققي الحسابات على علم بأن سمعتهم في الاستقلالية والنزاهة هي ذخيرتهم والمبرر لوجودهم في المهنة، وأن ذلك يدفعهم الى الحرص على مصالحتهم الشخصية، وتحثهم قواعد السلوك المهني للحفاظ على استقلاليتهم مهما تكن التكاليف ما دام واضحاً أن الاستقلالية هي الأساس الحقيقي لمهنة التدقيق، وأن الاستقلالية مهمة حيث أن مدقق الحسابات يشغل موقعاً ذا ثقة وسرية متبادلة وهي ضرورية للسلوك المنظم لعلاقات العمل، سواء كانت بين الإدارة و المستثمرين، أم المقرضين والمقرضين، أم البائعين والمشتريين (النعمي، 1998، ص 20-21) . أن أتعاب التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلالية وجودة الخدمة التي يقدمها المدقق، ففي ظل المنافسة الحادة في سوق التدقيق تميل الأتعاب الى الانخفاض مما يؤثر سلبياً على استقلالية المدقق بشكل جوهري عند تدقيقه القوائم المالية وأعداد تقريره وبالتالي يؤدي الى أحداث فجوة بين رأيه وبين

توقعات مستخدمي التقارير المالية. وأن من أهم العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات تتمثل في عدد الساعات المقدره لأنجاز عملية التدقيق، وحجم المنشأة موضوعة التدقيق، ومدى متانة نظام الرقابة الداخلية فيها، ودرجة المخاطرة المهنية وعدد فروع المنشأة. (أبو نصار، 1999، ص 410-397).

جدول تصنيف فجوة التوقعات استناداً لأسبابها المحتملة

المجموعة	نوع الفجوة	أسباب الفجوة المحتملة
المجموعة الأولى المرتبطة بمدققي الحسابات	1- فجوة أداء المدقق	الاختلاف بين معيار أداء مدقق الحسابات ومعيار الأداء الذي تحدده القوانين والمعايير المهنية .
	2 - فجوة استقلالية المدقق	وجود علاقة أو مصلحة بين مدقق الحسابات والجهة الخاضعة للتدقيق أو مجاملة المدقق للمنشأة الخاضعة للتدقيق . أي بسبب عدم تمتع مدقق الحسابات بالاستقلالية ((المظهرية والجوهرية))
	3- فجوة تقرير المدقق	الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي مدقق الحسابات في القوائم المالية وبين رأي مدقق الحسابات الوارد في تقريره عن نتائج تدقيق تلك القوائم.
المجموعة الثانية المرتبطة بالبيئة الخارجية للتدقيق	1- فجوة المعقولية	التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من مدققي الحسابات مثل ضمان الدقة المطلقة للقوائم للمنشأة الخاضعة للتدقيق أو اكتشاف جميع حالات الغش والخطأ بالمنشأة الخاضعة للتدقيق .
	2 - فجوة معايير التدقيق	الاختلاف بين التوقعات المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من مدققي الحسابات وبين الاداء المتوقع من مدققي الحسابات استناداً لمعايير التدقيق ، وبالتالي يمكن أن السبب الرئيسي هو قصور معايير التدقيق .
	3- فجوة المسؤولية القانونية	الاختلاف في أدراك وفهم أهداف ومسؤوليات مدقق الحسابات لكل من مدقق الحسابات ومستخدمي التقارير المالية وكذلك بسبب الاختلاف بين مدقق الحسابات والقضاة ومستخدمي التقارير المالية حول عقد المدقق بمسؤوليته أمام عميله أو عميله والطرف الثالث .

3. تضيق فجوة التوقع Reducing the Expectation Gap

بعد أن زادت حدة الخلافات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، أدى بالعديد من المنظمات المهنية والجهات ذات العلاقة بالقيام بالعديد من النشاطات المتنوعة والمميزة في ممارسات التدقيق واجراءاته لمواكبة الأزمة الواضحة والمتنامية لفجوة التوقع. يقع عبء تضيق فجوة التوقع في التدقيق على أداء المدققين، وتوقعات مستخدمي التقارير المالية من المدققين، والأطراف الأخرى المشتركة في أعداد القوائم المالية وعرضها. ان وجود فجوة التوقع واستمرارها بين أداء المدققين وتوقعات مستخدمي التقارير المالية يعد دليلاً على أن مهنة التدقيق لم تواكب سرعة التغيرات التي تحدث في بيئة مستخدمي التقارير المالية (Cohen 1978). ويرى العديد من الباحثين أنه بالإمكان تضيق فجوة التوقع من عدة مداخل منها ما يلي:-

أ. تقرير المدقق الموسع

قامت عدة دراسات بالبحث والاستقصاء عن الرسائل التي تبلغها تقارير التدقيق وتوقعات مستخدمي التقارير المالية من المدققين. وتتركز قاعدة هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية أستنتج (Rittenberg & Nair, 1987, P.24) أن إدراكات مستخدمي التقارير المالية حول المسؤوليات النسبية للإدارة والمدققين تتغير من خلال تقرير المدقق الموسع. كما أن (Kelly & , p.92) (Mohrweis, 1989) قد وجدوا أيضاً أن أدراكات مستخدمي التقارير المالية لطبيعة التدقيق قد تغيرت تغيراً كبيراً من خلال تنظيم التعديلات في تقارير التدقيق. أما (Strowser, 1990, P. 4) فقد أشار بأن مستخدمي التقارير المالية في المصارف الكبيرة والصغيرة لديهم استجابة قوية لمعيار التدقيق الموسع رقم (58) والصادر من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمتعلق بشأن (التقارير عن القوائم المالية الخاضعة للتدقيق) لتضيق فجوة التقرير، وقد تبين الى موظفي المصارف أن تقارير التدقيق الموسعة هي أكثر فائدة وأكثر قابلية على الفهم من تقارير التدقيق المختصرة. أما في أستراليا فقد وضع كل من (Schelluh & Gay, 1993, P.9) بأن تقارير التدقيق التي يعدها المدققين والتي تستند على

أساس قائمة تطبيقات التدقيق المنقحة (وهي قائمة تتضمن معايير التدقيق الصادرة في استراليا) قد زادت وبشكل كبير من فهم مستخدمي التقارير المالية لعملية التدقيق، ودور المدقق، وطبيعة التقارير المالية ومحدداتها، ومسؤولية المدراء من الاخطاء المالية، فضلاً عن زيادة قدرة المدقق على صياغة رأيه عند كتابة التقرير. أما في بريطانيا فقد أوضح كل من (Moizer & Holt) في عام 1990 بأن المدققين ومستخدمي التقارير المالية يختلفون في ادراكاتهم لمعنى تقارير التدقيق، وعند تغير صياغة تقرير المدقق فقد يؤدي ذلك في نفس الوقت الى تغيرات ولكنها طفيفة في ادراكاتهم لمعنى تقارير التدقيق، يراجع (woodliff & Monroe,1995 , P.4) . وعلى كل حال يبدو في بريطانيا أن قدرات الفهم والأدراك لمسؤوليات الإدارة والمدققين ومستخدمي التقارير المالية لم تتأثر بدرجة ملحوظة بالصياغة المعدلة للتقارير (تقرير المدقق الموسع) وهذا يتعارض مع تأثير صياغة التقرير الموسع في استراليا وامريكا.

ب. التعليم

لقد أوضحت بعض الدراسات الأدلة التي تدعم الاعتقاد القائل بأن المعرفة والتعليم لمستخدمي التقارير المالية تؤثر على حجم فجوة التوقع في التدقيق، وبذلك فإن الباحثين يؤيدون مساهمة الوعي الثقافي والتعليمي في تضيق فجوة التوقع في التدقيق. وقد توصل كل من (Geire & Epstein ,1994 , P.63) الى أنه كلما ارتفع مستوى الوعي والثقافة لمستخدمي التقارير المالية في مجال المحاسبة والمالية ومعرفة التحليلات الاستثمارية قلت احتمالية مطالبتهم بمدقق الحسابات بتوكيد أعلى، وبذلك يقترحان بأنه من الممكن تضيق فجوة التوقع في التدقيق من خلال زيادة الوعي العام لمستخدمي التقارير المالية بطبيعة التدقيق ومحدداته، ويتم ذلك من خلال تبليغهم في كل فرصة متاحة مثل (اجتماعات المساهمين) أو إصدار كراس بذلك .

ج. توسيع مسؤوليات المدقق وتعزيز استقلاليته

لقد أشار (Humphrey et al, 1993 , P. 405) الى طرق أخرى من شأنها تضيق فجوة التوقع بين المدققين ومستخدمي التقارير المالية، وأضاف (Humphrey و زملاءه) يجب أن لا يتوقع أبداً أن يتخلى مستخدمو التقارير المالية عن أملهم في المدققين كجهات تعمل على كشف حالات الغش من خلال التعليم، أو تعديل تقرير المدقق المختصر، وبالإضافة الى ذلك قدموا ثلاثة مقترحات لتضييق فجوة التوقع في التدقيق هي:

- 1 - تهيئة مكتب مستقل للتدقيق، لغرض تقوية استقلالية المدقق من خلال تنظيم أجور التدقيق ومراقبة تعيين مدققي الشركات.
- 2 - توسيع مسؤوليات المدققين من خلال القانون.
- 3 - توضيح مسألة أن المدققين يتمتعون بواجب كشف حالات الغش والخطأ، ويبدو من ذلك أن هذه المقترحات تحتاج الى تقييم دقيق لمقدار فجوة التوقع والتكاليف والفوائد المتحققة قبل تنفيذ هذه المقترحات لتضييق فجوة التوقع.

ويرى الباحثان أن المداخل الأكثر أهمية والتي يمكن من خلالها تضيق فجوة التوقعات في التدقيق هي مدخلي (تقرير المدقق الموسع ، والتعلم) وذلك لأن المدخل الأول (تقرير المدقق الموسع) يجعل مدقق الحسابات يقوم باستخدام أساليب التحليل الأحصائي عند قيامه بالعملية التدقيقية وتوضيح الاجراءات التي يقوم بها وشرح فقرات البنود والحسابات الظاهرة في القوائم المالية ، وكذلك المدخل الثاني (التعلم) والذي يعد وسيلة لزيادة الوعي والتثقيف لدى مستخدمي التقارير المالية . وبالتالي من خلال هاتين المدخلين معاً نستطيع تضيق فجوة التوقع في التدقيق.

أما بخصوص معايير التدقيق الصادرة التي تتعلق بتضييق فجوة التوقع. ففي عام 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA تسعة معايير للتدقيق ضمن برنامج تضيق فجوة التوقعات في أمريكا وهذه المعايير هي: المعيار رقم (53) بشأن (مسؤولية المدقق عن اكتشاف الاخطاء والغش)، والمعيار رقم (54) بشأن (مسؤولية المدقق عن التصرفات غير القانونية للمنشأة)، والمعيار رقم (55) بشأن (الرقابة الداخلية)، والمعيار رقم

(56) بشأن (الفحص التحليلي)، والمعيار رقم (57) بشأن (تدقيق التقديرات المحاسبية)،
والمعيار رقم (58) بشأن (التقارير عن القوائم المالية الخاضعة للتدقيق)، والمعيار رقم (59)
بشأن (تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار)، والمعيار رقم (60) بشأن (التقرير عن
القصور في نظام الرقابة الداخلية)، والمعيار رقم (61) بشأن (الاتصال مع لجنة التدقيق
بالمنشأة) (Stephen et al , 2000 , PP.1-27) .

ثالثاً. عينة البحث واختبار الفرضيات

بعد أن تم التطرق في المحورين السابقين الى الخلفية النظرية للبحث ومنهجيته،
سيخصص هذا المحور الى تحديد مجتمع عينة الدراسة وخصائصها، واختبار فرضيات البحث
باستخدام اختبار T - Test .

1. مجتمع عينة الدراسة وخصائصها

ينطبق هذا البحث على مجتمعين هما: مجتمع مدققي الحسابات ومجتمع مستخدمي
التقارير المالية من ملاك منشآت القطاع الخاص وبعض المساهمين والمؤسسين في الشركات
المساهمة. ونظراً لصعوبة استقصاء جميع مفردات هذه المجتمعات على مستوى محافظات
العراق، فقد قام الباحثان بأجراء الاستقصاء في محافظات العراق الثلاث الرئيسية (بغداد -
وبصرة - والموصل). وقد حدد حجم عينة مدققي الحسابات بعدد 40 مدققاً أي بنسبة (41%)
من مدققي الحسابات في تلك المحافظات، كما حدد حجم عينة مستخدمي التقارير المالية بعدد 80
مفردة منها 20 مالكاً لمنشآت القطاع الخاص والباقي يمثل المساهمين والمؤسسين في الشركات
المساهمة. ولقد روعي في تحديد حجم العينة أن يكون مناسباً من الناحية الاحصائية، كما روعي
اختيار مفرداتها بطريقة تحكيمية تجعل العينة أكثر تمثيلاً لخصائص المجتمع بما يتناسب مع
طبيعة مشكلة البحث وأهدافه، حيث يشترط الباحثان توافر الخصائص التالية عند اختيار مفردات
العينة في مجموعتي الدراسة:

أ. بالنسبة لمدققي الحسابات

- أن يكون محاسب قانوني يزاول مهنة التدقيق في مكتب خاص، أو مراقب حسابات بديوان الرقابة المالية.
- أن يكون قد زاول مهنة التدقيق لمدة لا تقل عن خمس سنوات، بحيث يكون لديه خبرة عملية كافية بقدر الامكان لفهم الأسباب الحقيقية لفجوة التوقعات .
- أن تكون مفردات العينة موزعة جغرافياً بين المحافظات العراقية الرئيسة الثلاثة (بغداد - والبصرة - والموصل) .

ب - بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية

- أن يكون العدد الأكبر من حجم العينة من مؤسسي الشركات المساهمة والمساهمين فيها والباقي يمثل ملاك منشآت القطاع الخاص.
- أن يكون جميع مفردات العينة على درجة مناسبة من الثقافة المالية والمعلومات القائمة في الواقع العملي بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية.
- أن تكون مفردات العينة موزعة جغرافياً بين محافظات العراق الرئيسة الثلاث (بغداد- والبصرة - والموصل).
- وكما مبين في الجدول رقم (1) أن عدد الاستبانة المستلمة التي تم اعتمادها لغاية التحليل قد بلغت (29) استبانة من مدققي الحسابات، أي بنسبة ردود تبلغ (73 %) و (59) استبانة من مستخدمي التقارير المالية بنسبة ردود بلغت (74 %) .

جدول رقم (1) توزيع حجم العينة على مجموعتي الدراسة

نسبة الاستجابات الصحيحة	عدد الاستجابات الصحيحة	عدد الاستجابات المستبعدة	عدد قوائم الاستقصاء المرسة	توزيع حجم العينة مجموعتي الدراسة
73%	29	11	40	1- مدقق الحسابات
74%	59	21	80	2- مستخدمي التقارير المالية
73%	88	32	120	المجموع

2. اختبار فرضيات البحث

سيتم عرض نتائج الدراسة ضمن مجموعتين هما، النتائج الوصفية واختبار الفرضيات.

المجموعة الأولى: النتائج الوصفية

تتضمن المجموعة الأولى عرضاً وصفياً لنتائج أجابات كل من مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بأسباب فجوة التوقع بين مستخدمي التقارير المالية ومدققي الحسابات، وذلك باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري. اشتملت الدراسة على (10) متغيرات رئيسية (عاملاً) يمكن أن يكون لها تأثير واضح في تحديد الأسباب الرئيسية لفجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية. وقد تم إختيار هذه العوامل من خلال الجانب النظري للدراسة الحالية فضلاً عن الاسترشاد بأراء بعض الأكاديميين. وقد طلب من المستجيبين تحديد أهمية كل عامل باستخدام المقياس الثلاثي - المتدرج من 1- 3 حيث أن (3) يشير الى (أتفق) و (1) الى (لا أتفق) . ويعرض الجدول رقم (2) النتائج الخاصة بكل من مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية. حيث تشير النتائج الى أن أهم العوامل المسببة لفجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات تتمثل في (قصور معايير التدقيق في العراق، وافتقار مهنة التدقيق الى تشريع خاص) أما أقل العوامل أهمية فتمثلت بكل من (علاقة مدقق الحسابات بالمنشأة، والتوقعات غير معقولة

لمستخدمي التقارير المالية). أما بالنسبة لتقييم مستخدمي التقارير المالية للعوامل الأكثر أهمية والمسببة لفجوة التوقعات هي (قصور أداء مدقق الحسابات، افتقار مهنة التدقيق لتشريع خاص). أما بالنسبة للعوامل التي وجد لها أقل تأثير على تحديد أسباب فجوة التوقع من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية فكان أهمها (قصور معايير التدقيق في العراق، توقعات غير معقولة لمستخدمي التقارير المالية)

جدول رقم (2) التحليل الإحصائي الوصفي لأهمية العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات

مستخدمي التقارير المالية		مدققي الحسابات			التغير المستقل	
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	الانحراف المعياري		الوسط الحسابي
6	0,348	2,271	4	0,389	2,56	1- انخفاض كفاءة مدقق الحسابات X2
7	0,368	2,267	8	0,488	2,04	2- غموض تقرير مدقق الحسابات X5
1	0,178	2,911	3	0,677	2,59	3- قصور أداء مدقق الحسابات X1
8	0.486	1.935	9	0.667	1.99	4- علاقة مدقق الحسابات بالمنشأة X3
3	0.355	2.655	6	0.687	2.12	5- مجاملة المدقق للمنشأة الخاضعة للتدقيق X4
9	0.534	1.816	1	0.197	2.82	6- قصور معايير التدقيق في العراق X6
10	0.466	1.759	10	0.565	1.87	7- توقعات غير معقولة لمستخدمي التقارير X8
4	0.486	2.525	7	0.664	2.06	8- جمود معايير التدقيق في العراق X7
2	0.191	2.887	2	0.532	2.62	9- افتقار مهنة التدقيق لتشريع خاص X10
5	0.523	2.368	5	0.512	2.18	10 - قصور السلوك المهني X9

المجموعة الثانية: اختبار الفرضيات

يتم اختبار فرضيات الدراسة المشار إليها سابقاً وذلك بأختبار $t - test$.

اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم اختبار فروض البحث من خلال بيانات الاستجابات الفعلية لاستقصاء مجموعتي الدراسة، مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية. باستخدام $t - test$ وبمستوى معنوية 0.05 وسيتم التحقق من الفرضيات طبقاً للتسلسل الذي وردت به في الفصل الأول وكما يأتي:

اختبار الفرض الأول

ينص الفرض الأول في هذه الدراسة على:

((لا يعد قصور أداء مدقق الحسابات سبباً رئيساً لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق

من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية)).

لقد أتضح من نتائج التحليل الإحصائي الأول للمتغيرات المستقلة المسببة لفجوة التوقعات من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية وكما مبين في جدول رقم (4) أن قصور أداء مدقق الحسابات ($X1$) يمثل أهم سبب لتلك الفجوة، لأن له أكبر متوسط حسابي بالنسبة للمتوسطات الحسابية لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى المسببة لفجوة التوقعات في التدقيق، حيث بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل ($X1$) من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية (2.911). ولأثبات صحة هذا الفرض أو خطئه في إطار نتائج التحليل الإحصائي الأول، فقد تم إجراء اختبار $t - test$ على المتوسط الحسابي للمتغير السببي ($X1$) والذي توضح نتائجه بيانات الجدول رقم (3).

**جدول رقم (3) نتائج اختبار T-Test للمتغير المتعلق بفجوة التوقعات
من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية**

نتائج اختبار الفرضية	t		حجم العينة	الوسط الحسابي	المتغير المستقل
	الجدولية	المحسوبة			
ترفض	1.671	39.23	59	2.911	قصور أداء مدقق الحسابات (X1)

وبما أن (t) المحسوبة (39.23) أكبر من قيمتها الجدولية (1.671)، إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها ((يعد قصور أداء مدقق الحسابات سبباً رئيسياً لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية))، وهذا يعني أن قصور أداء مدقق الحسابات (X1) يمثل السبب الرئيس الأكثر أهمية في حدوث فجوة التوقعات في التدقيق من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية ومن ثم نرفض صحة هذا الفرض أعلاه.

اختبار الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني في هذه الدراسة على:

((لا يعد قصور معايير التدقيق سبباً رئيسياً لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق

من وجهة نظر مدققي الحسابات)).

لقد اتضح من نتائج التحليل الاحصائي الأول للمتغيرات المستقلة المسببة لفجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات، وكما مبين في جدول رقم (2) أن قصور معايير التدقيق (X6) يمثل أهم متغير (سبب) لفجوة التوقع وذلك لأن له أكبر متوسط حسابي بالنسبة للمتوسطات الحسابية لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى المسببة لفجوة التوقعات في التدقيق، حيث بلغ الوسط الحسابي للمتغير (X6) من وجهة نظر مدققي الحسابات (2.82).

ولأثبت صحة هذا الفرض أو خطئه في إطار نتائج التحليل الاحصائي الأول، فقد تم إجراء اختبار $t - test$ على الوسط الحسابي للمتغير السببي (X6) والذي توضح نتائجه بيانات الجدول رقم (4)

جدول رقم (4) نتائج اختبار T-Test للمتغير المتعلق بفجوة التوقعات من وجهة نظر مدقي الحسابات

نتائج اختبار الفرضية	t		حجم العينة	الوسط الحسابي	المتغير المستقل
	الجدولية	المحسوبة			
ترفض	1.699	22.667	29	2.82	قصور معايير التدقيق (X6)

بما أن (t) المحسوبة (22.667) أكبر من قيمتها الجدولية (1.699)، إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها ((يعد قصور معايير التدقيق سبباً رئيساً لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق من وجهة نظر مدقي الحسابات)) . وأن هذا يعني أن قصور معايير التدقيق (X6) يمثل السبب الرئيس الأكثر أهمية في حدوث فجوة التوقعات في التدقيق من وجهة نظر مدقي الحسابات ومن ثم نرفض صحة هذا الفرض أعلاه.

رابعاً. الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

- أ- أن مسؤولية التدقيق تجاه التبليغ (الإفصاح) أقل من مسؤولية المحاسبة، إذ أن اعتماد أدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي للإفصاح العادل في تقرير المدقق غير كاف لإظهار مسؤولية المدقق تجاه التحقق من صحة البيانات المالية، ومن توفير معلومات أخرى تساعد متخذي القرارات المالية خاصة مع وجود اعتبار سائد بعدم اعتماد البيانات المالية بدون تقرير المدقق.
- ب - بالرغم من أهمية معايير التدقيق المتعارف عليها، إلا أن واقع الحال يشير إلى عدم وجود معايير تدقيقية ملزمة تحكم عمل المدقق العراقي وتتبع كأرشادات في ممارسته لمهنته، وبالتالي وفي ظل غياب معايير تدقيقية ملزمة ومنسجمة في نفس الوقت مع واقع البيئة المحلية يجعل الأمر متروكاً لممارسي المهنة لتطبيق مهاراتهم العملية والعلمية فيما يعتقدونه معايير تدقيقية متعارفاً عليها مما ينعكس على نوعية العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات ومستوى تحمله لمسؤولياته المهنية والتقرير عنها.
- ج - إن فجوة التوقعات في التدقيق ناتجة من اختلاف في فهم وإدراك المجتمع المالي والقضاة لمسؤوليات مدقق الحسابات وواجباته بطريقة مختلفة عن فهم المدققين أنفسهم لواجباتهم ومسؤولياتهم حيث أنهم يتوقعون من المدققين أن ينفذوا أكثر مما يستطيع المدقق أن ينفذه.
- د - لا يوجد اختلاف بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية حول تحديد الأسباب الجوهرية لفجوة التوقعات، حيث يرى مدققو الحسابات أن السبب الرئيس لفجوة التوقعات هو قصور معايير التدقيق في العراق (X 6)، وقد ثبت ذلك من صحة الفرضية البديلة للفرض الثاني للبحث. بينما يرى مستخدمو التقارير المالية أن السبب الرئيس لفجوة التوقعات هو قصور أداء مدققي الحسابات (X1) وقد ثبت ذلك من صحة الفرضية البديلة للفرض الأول للبحث.

2. التوصيات

في ضوء ما تقدم من استنتاجات يوصي الباحثان بما يلي:

1 - ضرورة وضع مجموعة من المعايير التدقيقية وتطويرها بما ينسجم مع واقع البيئة المحلية لتكون بمثابة قواعد إرشادية ملزمة بالشكل الذي يعمل على تضيق فجوة التوقع بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، ويوصي الباحثان في هذا الصدد بإنشطة المهمة لمجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي وبالتعاون مع نقابة المحاسبين والمدققين والجهات ذات العلاقة في الجامعات العراقية.

2 - التوعية والاهتمام ومتابعة التزام مدققي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية تجاه عملائهم وتجاه الغير من مستخدمي التقارير المالية وذلك من خلال الاهتمام بالمقومات الموضوعية التي تكفل المحافظة على مستوى عملي معين يجب أن يصل إليه مدققوا الحسابات قبل السماح له بمزاولة المهنة وتوفير مستوى مهني ناضج يتمثل في الكفاءة والخبرة المتميزة الى جانب المستوى العلمي، فضلاً عن الاهتمام بالمقومات الذاتية التي تكفل المحافظة على مستوى خلقي راقى يحدد لمدقق الحسابات نوعاً من الالتزام في سلوكياته المهنية ضماناً لأيجاد الثقة في نفوس عملائه ممن يتعاملون معه بشكل مباشر وغير مباشر، وتتحمل نقابة المحاسبين والمدققين في هذا المجال دوراً كبيراً وذلك عن طريق تنظيم حلقات دراسية أو دورات توعية وتدريب لبعض مدققي الحسابات أو مراقبي الحسابات لرفع مستواهم العلمي أو المهني.

3 - يجب تقرير الجوانب الاعتبارية لمدققي الحسابات وبالشكل الذي يجعله يحافظ على النزاهة والموضوعية لأنها تعد إحدى جوانب بناء الشخصية لمدقق الحسابات.

4- استمرار الدراسات البحثية - النظرية والتطبيقية - في مجال فجوة التوقعات في مهنة التدقيق وذلك بهدف تضيق تلك الفجوة بين الدراسات النظرية والمعايير المهنية من ناحية، وبين توقعات المجتمع من مهنة التدقيق من ناحية أخرى، الأمر الذي يساهم بدرجة كبيرة في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، ومن ثم يعزز قوة مهنة التدقيق في المجتمع وكرامتها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية

- 1 - توماس وليم و هنكي أمرسون (المراجعة بين النظرية والتطبيق)، تعريب ومراجعة حجاج أحمد و كمال الدين سلطان، الرياض، دار المريخ للطباعة والنشر، 1989.
- 2 - جمعة، أحمد حلمي، (التدقيق الحديث للحسابات)، الطبعة الأولى - عمان - دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996.
- 3 - الجمل، متولي محمد ومحمد محمد الجزار (أصول المراجعة وأنظمة المراقبة الداخلية)، الجزء الأول، دار وهدان للطباعة والنشر، ص 1973.
- 4 - الراوي، خاشع محمود. (المدخل الى الاقتصاد) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1984، ص 327 .
- 5 - عثمان، عبد الرزاق محمد، (أصول التدقيق والرقابة الداخلية)، الطبعة الثانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1999.
- 6 - القاضي، عبد اللطيف و مؤيد جواد وأحمد جاسم خضير (أصول التدقيق) هيئة المعاهد الفنية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 60 - 65.
- 7 - أبو نصار، محمد حسين (العوامل المحدد لأتعب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة)، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، 1999، العدد 2، ص 397-411.
- 8 - أمين، السيد أحمد لطفي (مسؤوليات و ضوابط مهنة المراجعة والمحاسبة القانونية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 80 - 90.
- 9 - جربوع، يوسف حمود (الفجوة المتوقعة في عملية المراجعة عند أبدأ مراجع الحسابات الخارجي المستقل رأياً نظيفاً بدون تحفظ على القوائم المالية بعد صدور تقريره)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 40، 2002، ص 65-86.

10- النعيمي، باسمه فالح (العوامل المؤثرة في التزام مراقب الحسابات بقواعد السلوك المهني وانعكاساته على أداء المهنة في العراق)، 1998، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانياً. المصادر الانكليزية

- 1-William C . Boynton And Walter G . Kill " Auditors Legal Liability Toward Users Of Financial Statements ", Modern Auditing ,1996 , Sixth Edition , PP 112 - 113 .
- 2- Epstein, M, J. And Geiger , M .A : " Investor Views Of Audit Assurance : Recent Evidence Of The Expectation Gap " , Journal Of Accountancy , January , Vol (177) ,1994, PP.60-66 .
- 3- Gay, G . And Schellugh , P . : " The Impact Of The Long Form Audit Report On Users Perception Of The Auditors Role " , The Australian Accounting Review , 1993, No (3) , PP 1 - 11 .
- 4- Hian, K , Chye . And Sahwoo , E : " The Expectation Gap In Auditing " Journal Managerial Auditing , 1998 , Vol (13) , PP. 147 - 154 , University Press ISSN .
- 5- Humphrey, C . G . And Moizer , P . And Turley , W . S : " The Audit Expectation Gap In Britain An : An Empirical Investigation " , Accounting And Business Research , 1993 , No (23) , PP. 395 - 411 .
- 6- Kelly, A . And M Ohrweis , L . : " Bankers And Investors Perceptions Of The Auditors Role In Financial Statement Reporting : The Impact Of SAS " , Auditing : Journal Of Practice And Theory , 1989 , No (9) , PP. 87-97.
- 7- Kimberly, E . Frank , And D. Jordan Lowe , And James K . Smith : " The Expectation Gap : Perceptual Differences Between Auditors , Jurors And Students " Journal Managerial Auditing , Vol (16) , No(3) , 2001, PP. 145 - 150
- 8- Knutson, P . H, : " In Public Interest - Is It Enough " CPA Journal , 1994 , No (64) , PP. 32 - 34 .
- 9- Leif, H . , " The Expectation Gap Between Users And Auditors Materiality Judgements In Denmark " , Accounting . Auditing And Accountability Journal . August , 1998 , PP . 1 - 23 .

- 10- Lowe, D . J, " The Expectation Gap In The Legal System Perception Differences Between Auditors And Judges " Journal Of Applied Business Research , 1994 , No (10) , PP. 39 - 44 .
- 11- Nair, R., And Rittenberg , L , : " Messages Perceived From Audit , Review , And Compilation Report : Extension To More Diverse Groups " Auditing : Journal Of Practice And Theory , 1987 , No (7) , PP. 15 - 38 .
- 12- Peter, J .Best And Sherrena , B . And Clarice , T : " Evidence Of The Audit Expectation Gap In Singapore " , Journal Managerial Auditing , 2001 , Vol (16) , No (3) , PP. 134 - 144 .
- 13- Institute Of Certified Public Accountants, (1978) , " Report Conclusions And Recommendations Of The Commission On Auditors responsibilities " , New York (AICPA ,Cohen Commission , Report) .Online .
- 14- Higson Andrew, " An Exploration Of The Financial Reporting Expectations Gap " November ,2002 , PP.1-37 , Online
- 15-Hudaib, M ., And Haniffa , R ., " Audit Perception Gap : Some Evidence From SAUDI ARABIA " , 2002 , PP. 1- 32 . Online .
- 16- Strowser, H., Robert , " The New Auditors Report : Will It Close The Expectations Gap In Communications " , CPA Journal , 1990 , PP. 1 - 4 , Online.
- 17-Woodliff, D . R , And Monroe , G . S , : " The Effect Of Education On The Audit Expectation Gap " , University Of Westwrn Australia , 1993 , PP . 1 - 25 . Online .
- 18-Woodliff, D . R ., And Monroe , G . S ., " An Empirical Investigation Of The Audit Expectation Gap : Australian Evidence ." University Of Western Australia , 1994 , PP. 1- 40 . Online .
- 19-Stephen, A. Butler , And Bart ,H . Ward , And Mark , F . Zimbelman , " The Expectation Gap : Auditors And Investor Perception Of Auditors Fraud Detection Responsibilities " , 2000 , PP. 1 - 27 . Online .